إصدارات

نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية
دولة الكويت - يوليو 2021

طبيعة توظيف الأموال والأدوات والأساليب في البنوك الإسلامية

Employment of Funds, Tools and Methods in Islamic Banks

السلسلة 13 | العدد 6

محاور العدد:

- أهداف البنوك الإسلامية.
- خصائص البنوك الإسلامية.
- طبيعة توظيف الأموال في البنوك الإسلامية.
- العلاقة بين المودعين والبنوك الإسلامية.
- الصيغ الخاصة للتمويل في البنوك الإسلامية.
- المخاطر وكيفية إدارتها في البنوك الإسلامية.
- الخلاصة.

مقدمة

تقوم جميع البنوك على تقديم الخدمات المصرفية بأنواعها المختلفة، وتعتبر البنوك الإسلامية تطورًا لافتًا في المجتمع الإسلامي، لتقديمها الخدمات المصرفية الضرورية في العصر الحديث دون أن يتعارض ذلك مع أحكام الشريعة الإسلامية، سواء الوساطة المالية بين المودعين والمستثمرين أوفي الاستثمار المباشر كالمتاجرة، أو الاستثمار غير المباشر كعقود المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم والاستصناع والإجارة وغيرها.

أهداف البنوك الإسلامية:

نادى عديدون بضرورة تأسيس بنوك إسلامية، وذلك بعد ازدياد الحاجة للخدمات المالية التي تقدمها البنوك وعدم وجود بديل عن تلك المعاملات التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويعتبر البنك الإسلامي للتنمية - ومقره في جدة - أول بنك إسلامي تنموي على مستوى الدول، وقد تم تأسيسه عام ١٩٧٥م، فيما يعتبر بيت التمويل الكويتي أول بنك إسلامي كويتي، حيث أنشئ عام ١٩٧٧م كأول بنك إسلامي أهلي.

وسعيًا إلى تحقيق رسالة البنك الإسلامي، تعمل البنوك على أهداف تشمل منفعتها أطرافًا واسعة. ونعدد أهدافها من جوانب مختلفة نوردها كالتالي:

- **الجانب المالي:** ويتمثل في جذب الودائع وتنميتها، واستثمارها، لتجنب تعطيل الأموال من جانب، ولتحقق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، ولتشارك في ذات الوقت في مسيرة التنمية الاجتماعية.

- **جانب المتعاملين:** وهو تقديم الخدمات المصرفية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، وتوفير التمويل اللازم للمستثمرين، والأمان لأموال المودعين، وتوفير السيولة النقدية لاحتياجات سحب الودائع الجارية واحتياجيات البنك من مصروفات تشغيلية.

- **جانب الموارد البشرية:** حيث يرتكز هذا الجانب على تنمية الطاقات البشرية واستثمارها ما يعد عنصرًا مهمًا لتحقيق الأهداف المرجوة في تشغيل الأموال ورفع معدل النمو.

علاوةً على ذلك تقوم البنوك الإسلامية بابتكار صيغ التمويل وتطوير الخدمات المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية حتى تستطيع المنافسة مع البنوك التقليدية.

خصائص البنوك الإسلامية:

هناك خصائص تميز البنوك الإسلامية عن النظام المصرفي التقليدي من أمثلتها:

1- استبعاد التعامل بالفائدة:
يُعد استيفاء فوائد على الأموال من قبيل الربا المحرم في التعاليم الإسلامية السمحة، وبالتالي فإن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة سواء كانت ظاهرة أو مخفية، ثابته أو متحركة.

2- تصحيح وظيفة رأس مال المجتمع:
العلاقة بين البنك وعملائه تقوم على أساس الشراكة وليس على أساس دائن ومدين، فهي ترفض المتاجرة في النقود وتقوم على تقديم تمويل عيني.

3- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:
الهدف المرجو من هذه البنوك هو ترقية المردود الاجتماعي وتوسيع دائرة النفع لتشمل نطاقا أوسع من أفراد المجتمع.

4- خضوع المعاملات المصرفية الإسلامية للرقابة الشرعية:
للتأكد من مطابقة أعمال البنوك الإسلامية لأحكام الشريعة حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى فإنها تخضع لعمليات الرقابة الشرعية.

كما تتميز البنوك الإسلامية بتقديم خدمات مالية كالقروض الحسنة وصناديق الزكاة والأنشطة الثقافية المصرفية.

طبيعة توظيف الأموال في البنوك الإسلامية:

كما ذكرنا سابقاً تسعى البنوك الإسلامية إلى توظيف المال لتحقيق ربح ونمو تعود أرباحه على المجتمع، وتعتمد أعماله على أسس شرعية متماشية على المنهج الاقتصادي الإسلامي، حيث تعد النقود وسيلة وأداة، وعلى هذا الأساس تعمل البنوك الإسلامية على تصميم وإصدار الخدمات المالية والمصرفية والتجارية للأفراد من خلال نظم الإيداع المتعددة بهدف تيسير أعمالهم، وتسهيل إقامة المشروعات الاقتصادية، وتعتبرها وسيلة لتوجيه وتعبئة الطاقات البشرية والمادية في المجتمع، وتعمل البنوك على تصحيح مسار رأس المال بحيث لا تنحصر منفعته ككيان مستقل بنفسه.

ويعتبر الاستثمار محورًا مهمًا ترتكز عليه البنوك الإسلامية وهو المصدر الرئيسي لتوليد إيراداته، وهي الأداة التي توضح مساهمته في الجهد الإنمائي، وينطبق هذا على جميع صيغ الاستثمار سواء من مساهمة دائمة أو متناقصة أو مضاربة أو مشاركة أو متاجرة أو تمويل مرابحة، وذلك لتحقيق العائد المناسب. يتحقق الربح من خلال الأنشطة التي يقدمها البنك الإسلامي في الاستثمارات المتعددة وإذا كان هناك خسارة خارج إرادة العميل فالبنك يتحملها ويكفي خسارة العميل لوقته ولجهده باعتباره مضارباً. وتتوجه البنوك الإسلامية لتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال خدماتها مثل صندوق الزكاة التي تموله عن طريق الزكاة المفروضة شرعاً على رأس مال البنك وأرباحه، وكذلك الزكاة الخارجة من الحسابات الاستثمارية للأفراد الذين يوكلون إخراجها إلى البنك.

العلاقة بين المودعين والبنوك الإسلامية:

تنقسم الودائع في البنوك الإسلامية بحسب أنشطتها، ففي الحسابات الجارية يحق للعميل أن يودع مبلغًا من المال وأن يسحب المبلغ كله أو بعضه حسبما يشاء، وفي الودائع الادخارية يخير البنك صاحب هذه الوديعة بين أن يودعها في البنك فى حساب الاستثمار بالمشاركة في الأرباح أو أن يودع جزءًا منها في حساب الاستثمار. أما في الودائع الاستثمارية فيتم إبرام عقد مع المودع حيث يقوم بإيداع مبلغ من المال لمدة معينة في الاستثمار الحلال نظير جزء من الربح.

هذا وتسعى البنوك الإسلامية لزيادة ودائعها وتنميتها وذلك للقيام بوظيفتها التمويلية والاستفادة من الفرص الاستثمارية لتقديم خدماتها. وبما أن المصارف الإسلامية تعتمد على الودائع في عملياتها التمويلية التي يكون مصدرها المودع، فلابد من وجود آلية تنظيم وحماية لأموال المودعين ويتم ذلك من خلال تأمين تكافلي على الودائع.

الصيغ الخاصة للتمويل في البنوك الإسلامية

تتمتع المصارف الإسلامية بتنوع صيغ التمويل التي تقوم من خلالها بتلبية احتياجات المجتمع المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال قيامها بأعمال الوساطة المالية بين أصحاب رؤوس الأموال وبين أصحاب المشاريع.

وهناك عديد من الصيغ التمويلية المستخدمة في البنوك الإسلامية وكل صيغة تخلف في طبيعتها عن الصيغ الأخرى في عملية تمويل المشاريع، ومن هذه الصيغ:

- المشاركة:
تعد من أهم الصيغ التمويلية في المجتمع الاقتصادي، حيث يشارك المصرف العميل في رأس المال والناتج المتوقع للمشروع سواء بالربح أو الخسارة.

- المرابحة:
وهو البيع بمثل رأس مال المبيع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بنسبة من الثمن أو بمبلغ مقطوع.

- الإجارة:
عقد على منفعة مباحة معلومة بمدة معلومة، أو يمكن القول إنها تمليك المنافع بعوض، وهنالك الإجارة المنتهية بالتمليك التي تكون بتمليك المنافع بعوض مع وعد بالبيع.

- السَّلَم:
السـلم والسـلف بمعنى واحد، هو بيع آجل بعاجل وهو نوع من البيع يُدفع فيه الثمن حالاً ويسمى "رأس مال السلم"، ويؤجل المبيع الموصوف في الذمة ويسمى "المسلم فيه" ويسلم البائع "المسلم إليه" والمشتري "المسلم"، كان السلم يُستخدم باعتباره صيغه تمويلية في مجالات الزراعة، ولكنه اتسع مع الزمن ليغطي معظم مجالات الاستثمار كالصناعة والتجارة والخدمات.

أما السلم الموازي فهو بيع مبيعٍ، مؤجلٍ، موصوف في الذمة، بثمن مُعَجلٍ، وهو يطلق على العقد الذي يلتزم فيه البائع بتسليم سلعة موصوفة في الذمة مطابقة في مواصفاتها للسلعة التي اشتراها في عقد السلم الأول، ليتمكن من الوفاء بالتزامه دون أي رابط بين العقدين.

- الاستصناع:

عقد على مبيع في الذمة، شُرط فيه العمل وهو بيع عقد لازم وينتهي عقد الاستصناع بتمام الصنع، وتسليم العين، وقبول العين. بمعنى أن يطلب إنسان من آخر شيئاً لم يصنع بعد ليصنع له طبق مواصفات محددة، بمواد من عند الصانع، مقابل عوض مالي.

أما الاستصناع الموازي فهو عقدٌ على بيع عينٍ، موصوفة في الذمة، مطلوب صنعها. بمعنى تتم من خلال إبرام عقدين منفصلين: أحدهما مع العميل تكون فيه المؤسسة المالية الإسلامية صانعاً، والآخر مع الصُنّاع أو المقاولين تكون فيه المؤسسة مستصنعاً، ويتحقق الربح عن طريق فرق الثمن في العقدين.

- المضاربة:

عقد على شركة في الربح بمال من أحد الجانبين وعمل من الآخر، وبمعنى آخر هو عقد مشروع ينظم التعاون الاستثماري بين رأس المال من جهة والعمل من جهة أخرى، بحيث يكون الربح الناتج عنها مشتركاً، ومشاعاً بين طرفيها بحسب ما يتفقان عليه.

- الوكالة الاستثمارية:

الوكالة الاستثمارية هي تفويض أحد الطرفين الطرف الآخر ليقوم باستثمار أمواله بغرض الربح.

- الاعتمادات المستندية:

وثيقة يوجهها المصرف إلى أحد مراسليه من المصارف في الخارج، يدعوه فيها إلى أن يدفع مبلغاً معيناً من النقود، أو يمنح تمويلاً، أو يفتح اعتماداً للمستفيد.

- خطابات الضمان:

تعهد كتابي، يتعهد بمقتضاه المصرف بكفالة أحد عملائه، في حدود مبلغ معين، تجاه طرف ثالث، وذلك ضماناً لوفاء العميل بالتزامه تجاه الطرف الثالث.

- الحوالة:

نقلُ الدين من ذمةٍ إلى ذمةٍ، وتطبيقاتها المعاصره تتمثل في السحب على الحساب الجاري والسحب على المكشوف والشيكات السياحية والكمبيالة والتحويلات المصرفية.

المخاطر وكيفية إدارتها في البنوك الإسلامية:

تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر مختلفة حالها حال البنوك التقليدية مثل المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل، ومخاطر التشغيل عندما لا يتوفر لدى البنك الإسلامي الموارد البشرية التي تقوم بالمهام التشغيلية على النحو الذي يتماشى مع متطلبات البنوك الإسلامية، ومخاطر الثقة عندما يعتقد المودعون بأن انخفاض معدل العائد على الودائع هو تقصير من البنك الإسلامي، وكذلك إمكانية وجود مخاطر قانونية في حال طرح منتجات جديدة لا يتوفر لهاعقود نمطية موحدة.

ولذلك لا بد من أن تتحوط البنوك الإسلامية لهذه المخاطر، وأن تحسن قياس المخاطر ورسم السياسات المستقبلية وتطوير ميزاتها التنافسية، واتخاذ قرارات تسعير منتجاتها وتطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق ومساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال، ومن أهم المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية في الوقت الراهن مخاطر عدم التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مما ينعكس على مخاطر السمعة بشكل حاد.

و بناءً على ماجاء بورقة العمل المقدمة في اجتماع لجنة الرقابة المصرفية العربية التابعة لمجلس محافظي المصارف المركزية، و مؤسسات النقد العربية تحت عنوان **مبادئ إدارة المخاطر** فإن أهم تلك المبادئ هي:

1- تقع مسؤولية إدارة المخاطر على مجلس الإدارة لكل مصرف، فهو المسؤول المباشر أمام المساهمين، بحيث يكون عليه فهم المخاطر التي يواجهها والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وفق ما يلي:

- إقرار استراتيجية إدارة المخاطر، وتشجيع القائمين على الإدارة على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات، والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.

- إقرار سقوف لإجمالي حجم مخاطر التمويل والاستثمار لتفادي تركيز المخاطر، كما يتعين، حيث يلزم، التأكد من أن لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية رأس مال كاف لتغطية هذه المخاطر.

- القيام بصورة دورية بمراجعة مدى فاعلية أعمال إدارة المخاطر، وإجراء التعديلات المناسبة عليها عند اللزوم.

2- أن يكون القسم المكلف بإدارة المخاطر مستقلًا عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر، وأن يكون تابعًا مباشرة لمجلس الإدارة أو لإدارة عليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

3- أن يكون لدى كل مصرف لجنة مستقلة تسمى **لجنة إدارة المخاطر** تشمل في عضويتها بعض المسؤولين التنفيذين بالمصرف. تناط بهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر بناءً على استراتيجية المخاطر والاستراتيجية العامة للمصرف التي يضعها مجلس الإدارة، مع الأخذ في الاعتبار أسلوب الحيطة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.

4- إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر، وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة المصرف تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة، وتكون تلك الإدارة مسؤولة أمام لجنة إدارة المخاطر.

5- تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، وخاصة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. ويشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله.

الخلاصة:

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية تستهدف جمع الأموال وتوظيفها في الأنشطة الاستثمارية وتعبئة الموارد وتوظيفها بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لتصب منفعتها على المجتمع كافة لتحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية.

المصادر :

- www.aljazeera.net
- www.cia.gov
- poseidon01.ssrn.com
- iefpedia.com
- www.researchgate.net

- كتاب أبجديات التجارة الإسلامية العالمية للكاتب ياسر عجيل النشمي

معهد الدراسات المصرفية

INSTITUTE OF BANKING STUDIES

ص.ب: 1080 الصفاة - 13011 الكويت

P.O.Box 1080 Safat 13011 Kuwait

تلفون: 22901100 965+ - فاكس: 22466430 965+

البريد الإلكتروني: cs@kibs.edu.kw - www.kibs.edu.kw

ibs_kuwait IBSKuwait